الفصل الخامس

السكان وأهم خصائص الاقاليم المصرية

الفصل الخامس

السكان وأهم خصائص الأقاليم المصرية

أولا : تعداد السكان

تعداد السكان من أهم الأحصاءات وأقدمها، ويعتمد أساساً فى إجرائه على عدد دورى على فترات متساوية من السنين لكل فرد من السكان.

وكانت هناك بعض المحاولات لتقدير عدد سكان مصر فى مختلف العصور فى زمن القدماء المصريين و العصور التالية وكان بعضها مبنياً على الظن والبعض الآخر على تقدير الخراج. وأحياناً التقدير يحسب عدد الجنود وذلك بأفتراض نسبة خاصة بين عدد الجيش والسكان.

أما فى العصور الحديثة فلدينا عنها معلومات أدق وأوثق: وأول تقدير حديث لسكان مصر من تقدير «جومار» أحد علماء الحملة الفرنسية عام ١٨٠٠، وقد بلغ عدد سكان مصر تبعاً لهذا التقدير مايقرب من ٢,٥ مليون نسمة ولدينا عدة تقديرات عن عدد سكان مصر خلال القرن ١٩م.

أن أول تعداد أجرى فى مصر على النظم الحديثة كان سنة ١٨٨٢ وثلاه تعداد أخر سنة ١٨٩٧ وكانت تتم التعدادات كل عشر سنوات حتى تعداد ١٩٤٧ وكان المفروض أن يلى ذلك تعداد سنة ١٩٥٧ إلا أنه أجل حتى سنة ١٩٦٠ لاسباب كثيرة أهمها:- لم تكن هناك دعاية كافية أو استعداد يؤدى إلى إجراء التعداد بالطرق السليمة - حدوث العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ مما أدى إلى هجرة داخلية وتغير أوضاع السكان فى منطقة القنال. ولذا أجرى التعداد التالى سنة ١٩٦٠،وكان مخططاً أجراء آخر سنة ١٩٧٠، ولكن الظروف الاجتماعية والسياسية فى تلك الفترة حالت دون ذلك ولم يتم التعداد الأخير إلا سنة ١٩٧٦ شاملا بيانات السكان والإسكان معاً. ويجرى اعتباراً من شهر يوليو ١٩٨٦ تعداد تفصيلى.

ومعنى ذلك أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال الثلاثين عاماً فى الفترة ١٩٤٧،١٩٧٦ وفى عام ١٩٨٢ قدر عدد السكان بنحو ٤٥ مليون نسمة وفى عام ١٩٨٥ قدر عدد السكان ٤٨ مليون نسمة ـ أما فى الوقت الحاضر (١٩٩٧) فيقدر عددا لسكان بحوالى ٦٢ مليون نسمة.

جدول رقم (٤)

«معدل الزيادة السنوية للسكان»

(١٨٩٧ ـ ١٩٧٦)

تاريخ التعداد	عددالسكان	نسبة الزيادة سنويا ٪
١٨٩٧	٩٧٤٩	—
١٩٠٧	١١٢٨٧	١,٤٥
١٩١٧	١٢٧٥١	١,٢٧
١٩٢٧	١٤٢١٨	١,١٠
١٩٣٧	١٥٩٣٣	١,١٣
١٩٤٧	١٩٠٢٢	١,٧٩
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢,٣٧
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	٢,٥٣
١٩٧٦	٣٨٢٢٨	٢,٣١
١٩٨٢	٤٤٦٧٣	٢,٦٦
١٩٨٦	٤٥٢٥٠	٢,٢٥
١٩٩١	٥٤٣١٠	٢,٤٩
١٩٩٧	٦٢٢٥٠	٢,٣٣

وإذا استعرضنا الاحصاءات الحيوية فى الخمسين عاماً الأخيرة نلاحظ أن نسبة المواليد تتذبذب عموماً بين ٣٥ فى الألف و ٤٤ فى الألف بمتوسط قدره ٣٩,٥ فى الألف.

أما بالنسبة للوفيات فقد ظلت تتذبذب حول الرقم ٢٦ فى الألف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٤٧ بدأت تسجل انخفاضاً ملحوظاً حتى بلغت فى السنوات الأخيرة حوالى ١٢ فى الألف أى أنها انخفضت من ٢٦ إلى ١٢ فى الألف فى ربع القرن الأخير.

يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الزيادة السنوية للسكان كان يتراوح بين ١٪م٢٪ أن الفترة المحضورة بين ١٨٩٧ و ١٩٤٧و منذ ذلك التاريخ زاد هذا المعدل بشكل ملحوظ حتى يبلغ

٢,٥٣٪ فى الفترة الواقعة بين التعداد بين (١٩٦٠و١٩٦٦) ثم انخفض هذاالمعدل انخفاضاً فى الفترة مابين ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ إذ بلغ ٢,٣١٪ويرجع انخفاض معدل النمو السنوى للسكان فى الفترة ١٩١٧ ـ١٩٢٧، إلى أرتفاع معدل الوفيات أبان الحرب العالمية الأولى فضلا عن أنتشار الانفلونزا الوبائية عام ١٩١٨ حيث أرتفعت نسبة الوفيات فى مصر إلى ٢٩,٦ فى الألف ، أما أرتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان فى الفترة الواقعة بين ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ فيرجعة بعض الديموجرافيين إلى أن أرقام تعداد ١٩٤٧ جاءت أكثرمن الواقع . أما الانخفاض الطفيف فى بمعدل النمو السكانى فى الفترة الواقعة بين التعدادين الآخيرين (١٩٦٦ ـ١٩٧٦) عن ا لفترة السابقة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) فيرجعة البعض إلى الجهود التى بذلك فى مجال تنظيم الأسرة فى السنوات الأخيرة، إلا أن ظروف الحرب منذ عدوان ١٩٦٧، قد تكون مسئولة عن ذلك أيضا.

أن الاختلاف فى معدل انريادة السنوية لسكان مصر يمكن أن يفسر فى ضوء الاختلاف فى معدلات المواليد والوفيات، نظراً لأن الزيادة الطبيعية هى العامل الأساسى فى النمو السكانى فى مصر، ذلك أن الهجرة الخارجية لم تلعب حتى الآن دوراً يستحق الذكر فى النمو السكانى سواء بالسلب أو بالايجاب.

وقد ترتب على ثبات نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات أتساع الفرق بينهما أى أرتفاع نسبة الزيادة الطبيعية من ١٦ فى الألف فى سنة ١٩٤٦ إلى حوالى ٢٦ فى الألف فى سنة ١٩٧٦.

وهكذا تتفق نتائج التعدادات السكانية مع الاحصاءات الحيوية عند تحليل إتجاهات النمو السكانى فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة، وتتلخص هذه الاتجاهات فى ثبات نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات باطراد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأرتفاع نسبة الزيادة الطبيعية تبعاً لذلك . وهذا يفسر لنابوضوح أرتفاع معدل نمو السكان فى مصر من واقع التعدادات منذ تعداد ١٩٤٧.

ونستطيع أن نقرر فى ضوء ما تقدم أن مصر دخلت فى صميم المرحلة الانتقالية أو دور الانفجار السكانى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومازالت تعيش فى هذه المرحلة حتى آلآن.

المتوقع أن تواصل نسبة الوفيات أنخفاضها فى السنوات القادمة، فإذا ظ لت نسبة المواليد ثابتة على أرتفاعها فأننا نتوقع أرتفاع نسبة الزيادة الطبيعية عما هى عليه الآن أو بمعنى آخر تأخذ حدة الانفجار السكانى فى التزايد. أماإذا بدأت نسبة المواليد فى الانخفاض، فإن هذا الانخفاض لن ينعكس على نسبة الزيادة الطبيعية بسب مواصلة نسبة الوفيات ـ هى الأخرى ـ لانخفاضها.

ولكى نصور النمو السكانى السريع فى مصر نذكر أن عدد السكان يتزايدون فى الوقت الحاضر بواقع ١٠٢٨٦٠٠ نسمة سنويا، أى ٨٦ ألف نسمة شهرياً أو ٢٨٠٠ نسمة يومياً أى بواقع فرد كل ٣١ ثانية والمقصود بالزيادة هنا هى الزيادة الصافية بمعنى أن نستقبل مولوداً بمتوسط

واحد كل ١ , ٢٢ من الثانية وتحدث وفاة واحدة بمتوسط فرد كل ٢ , ٧٦ وبذلك تزيد مصر فرداً واحد كل ٣١ ثانية.

وإذا كان عدد سكان مصر يبلغ الآن (١٩٩٧) نحو ٦٢ مليون نسمة فمن المتوقع حسب تقدير بعض الباحثين أن يصل عددهم إلى مايقرب من ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

ويرجع هذا الأرتفاع ـ خاصة فى الفترة الأخيرة ـ إلى عودة معدل المواليد إلى الأرتفاع بعد أن كان قد انخفض خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٣٧ (جدول رقم (٥) ورسم بيانى رقم (٣٢) نتيجة للظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد ـ وإلى استمرار معدل الوفيات فى الهبوط وعودة أرتفاع معدل المواليد إنما يدل هذا على الآتى :

أولها : أن الانخفاض الذى حدث خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ كان انخفاضاً مؤقتاً مرتبطاً بظروف الحرب وأنه بزوال هذه الظروف عاد معدل المواليد إلى الأرتفاع.

وثانيها : أن السياسية السكانية المعتمدة على مفهوم تنظيم الأسرة والتى كان من المعتقد فى السبعينات أنها نجحت فى خفض معدل المواليد اثبتت فشلها المطلق نظرا لعودة أرتفاع معدل المواليد.

وثالثهما : أن سبباً من الأسباب التى أدت إلى عودة أرتفاع معدل المواليد هوعودة أرتفاع القيمة الاقتصادية للطفل بعد أن كانت هذه القيمة قد تراجعت بسبب انتشار التعليم ويرجع ذلك إلى هجرة بعض الفئات المهنية إلى الخارج مما أدى إلى وجود نقص فى عرض العمالة فى بعض المهن مع أرتفاع الأجور فيها وقد أدى ذلك إلى زيادة تشغيل الأحداث فعادت القيمةالاقتصادية للطفل إلى الأرتفاع. جدول رقم (٥) ورسم بيانى رقم (٣٢).

جدول رقم (٥)

تطور معدلات المواليد والوفيات.

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات
١٩٦٠	٤٢,٩	١٦,٩
١٩٦٥	٤١,٦	١٤,٠
١٩٧٠	٣٥,٢	١٥,١
١٩٧٥	٣٦,٢	١٢,٢
١٩٨٠	٣٧,٥	١٠,٠
١٩٨١	٣٧,٠	١٠,٠
١٩٨٢	٣٦,٢	١٠,٠
١٩٨٣	٣٧,٧	١٠,٠
١٩٨٤	٣٨,٦	٩,٤
١٩٨٥	٣٧,٥	٩,١
١٩٨٦	٣٩,٣	٨,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاءت، الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٧.

رسم بيانى رقم (٣٢)

تطور معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

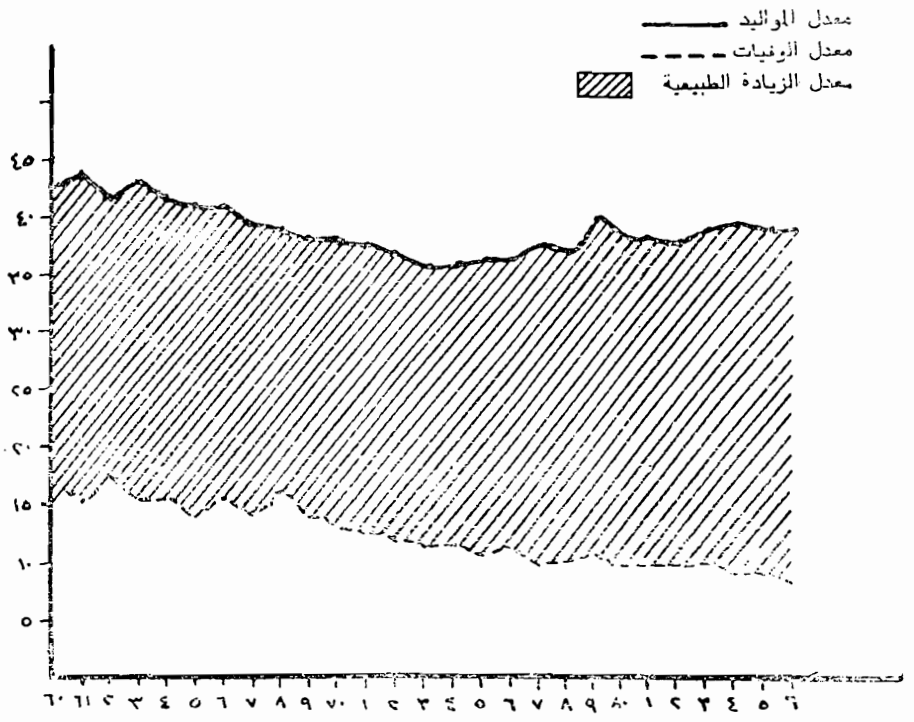

أما عن معدل الوفيات، فقد انخفض من ١١,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٧٪ فى عام ١٩٨٦، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض كلما تحسن المستوى الصحى للسكان وبالتالى فمن المتوقع أن يرتفع معدل المعدل النمو السكانى.

وإذا كنا نرى أن مثل هذه الزيادة السكانية قد تعوق عملية التنمية وصلنا لما تقتضيه من تخصيص جزء من إمكانيات الدول لتربية النشىء وتعليمهم وتدريبهم وخاصة أن الإنتاج فى المرحلة المعاصرة يعتمد أعتماداً متزايداً على نوعية القوة العاملة أكثر من كمها بسبب أرتفاع المستوى التكنولوجى فى الإنتاج إلا أن السبيل إلى خفض معدل لزيادة السكانية ليس كما يتوهم البعض، ليس هو الدعاية من أجل استخدام وسائل تنظيم الأسرةوليس هو استخدام وسائل ـ قهرية ـ (كالغاء مجانية التعليم ابتداء من الطفل الثالث) كما نادى بذلك البعض خلال المؤتمر القومى للسكان، ولكن السبيل الحقيقى والفعال إلى ذلك هو رفع المستوى التعلمى والثقافى للسكان، ولاسيما المرأة وما يترتب على ذلك من رفع مستوى الوعى بالقضايا الخاصة والعامة[١].

وجدير بالإشارة أيضا أن إرساء الاسس الديموقراطية الحقيقية من شأنه أن يؤدى إلى هبوط معدلات الأنجاب ذلك أن الإنسان الذى يشعر أنه من خلال الممارسة الديموقراطية يستطيع أن يحسن ظروف حياته وحياة أطفاله، سوف يقدم على تحديد عدد أطفاله لكى يضمن لهم مستوى معيشى لائق، أما الإنسان المحروم من الممارسة الديموقراطية و الذى لا أمل أمامه فى التعبير عن مصالحه والدفاع عنها وتحسين ظروفه الحياتية، لا يبالى بتحديد عدد أطفاله إذ أنه يشير أنهم على كل حال سوف تكون ظروفهم سيئة للغاية[٢] . وكما قال أحد المفكرين فعندما ينعدم الأمل فى أفضل لايتبقى أمام الإنسان سوى الأمل فى حياة جديدة (أى الطفل)[٣].

مما تقدم لن يرتفع مستوى الشعب إذا كانت الدولة لاتزال تعانى من التبعية الاقتصادية المتمثلة فى نقل الفائض الاقتصادى المحلى مما يدفع إلى الإفراط فى الحصول على القروض وبالتالى الوقوع فى فخ الديون....

ثانيا ـ توزيع السكان وكثافتهم ـ

لعل أبرز الظاهرات المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هى التركيز فى وادى النيل ودلتاه فوق مساحة محدودة من الأرض، ذلك أن مايقرب من ٩٩٪ من جملة سكان مصر يحتشدون فوق مساحة تبلغ نحو ٣٥,٥٨٠ كم٢ فقط، أى مايوازى ٣,٥٥٪ من جملة مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع تقريباً.

فهناك ـ إذن ـ تباين شديد فى كثافة السكان بين وادى النيل ودلتاه من جهة والصحارى المصرية من جهة ثانية. وتعتبر كثافة السكان فى الوادى والدلتا من أعلى الكثافات السكانية فى العالم، بينما تعتبر كثافة السكان فى الصحارى المصريةمن أدناها ولذلك يمكن القول بأن المعمور

المصرى هوالوادى والدلتا ويأخذ هذا المعمور شكل زهرة لوتس: ساقها الوادى وزهرتها الدلتا، وبرعمها منخفض الفيوم ولايمثل هذا المعمور سوى $\frac{1}{3}$ من المساحة الكلية لمصر.

أما الصحارى المصرية التى تشغل معظم مساحة البلاد. فلايسكنها سوى ٧٢٩ ألف نسمة من جملة سكان مصر، ويعنى ذلك أن ١٪ من سكان مصر ينتشرون فوق ٩٦٪ من مساحتها.

ويتوزع سكان الصحارى المحدودى العدد على الصحارى المصرية الثلاث: الصحراء الغربية والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء سكان هذه الصحارى بأعداد قليلة فى ظل الظروف الأتية.

أ ـ حيثما يتوافر الماء السطحى الناجم عن المطر القليل، فتقوم عليه الزراعة الفقيرة أو الرعى، كما هى الحال فى ساحل مريوط بين الإسكندرية والسلوم فى شمال الصحراء الغربية، والساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء. وهنا يقوم أكبر مركزين عمرانيين فى الصحارى المصرية، وهما مرسى مطروح على ساحل البحر المتوسط من ناحية الغرب، والعريش فى شمال سيناء اللذان يمثلان عاصمتى محافظتين من المحافظات الصحراوية الأربع، وهما محافظة مطروح ومحافظة سيناء.

ب ـ حيثما يتوافر الماء الجوفى، كما هى الحال فى منخفضات الصحراء الغربية حيث قامت الواحات الخمس الكبرى فى الصحارى المصرية، وهى سيوة والبحرية والفرافرة والخارجة والداخلة، وقد قام فى الواحتين الأخيرتين مشروع زراعى يهدف إلى حسن استغلال المياه الباطنية المتجمعة فى خزان الماء الجوفى فى جنوب الصحراء الغربية يعرف بمشروع الوادى الجديد.

جـ ـ حيثما اكتشفت الموارد المعدنية، فقامت مراكز عمرانية لاستغلال هذه الموارد كما هى الحال فى ساحل البحر الأحمر، والساحل الشرقى لخليج السويس فى شبه جزيرة سيناء..

وتتمثل هذه الموارد فى البترول والفوسفات والمنجنيز وأهم المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر رأس غارب والغردقة والقصير وفى جنوب غرب سيناء أو زنبية وأبو رديس وبلاعيم..

جدول رقم (٦)

تطورعدد سكان للمحافظات الصحراوية ونصيبهم من مجموع سكان الجمهورية ومعدل نموهم

السنة	عدد سكان المحافظات الصحراوية	نصيبهم من جملة السكان	معدل النمو
١٩٣٧	١٠٩,٦١٠	٠,٦٩٪	٣,٩١٪
١٩٤٧	١٦٠,٩٤١	٠,٨٥٪	٢,١٧٪
١٩٦٠	٢١٢,٦٠٦	٠,٨٢٪	٨,٧٦٪
١٩٦٦	٣٥١,٧٥٩	١,١٧٪	١,٥٥٪
١٩٧٦	٤١٠,٩٣٨	١,١٢٪	٣,١٪
١٩٨٦	٥٦٥,٣٨٩	١,٢٪	

المصدر : ١٩٣٧ ـ ١٩٦٦

١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ منا لتعدادت مباشرة.

يتضح من الجدول رقم (٦) أن عدد سكان المناطق الصحراوية بلغ حوالى نصف مليون فى عام ١٩٨٦ بواقع ١,٢٪ من مجموع سكان الجمهورية، وهى نسبة ضئيلة للغاية تكاد لاتؤثر فى الهيكل التوزيعى للسكان.والجدير بالملاحظة أن معدل نمو السكان فى هذه المناطق كان مرتفعاً فى الفترة ٦٠ـ ١٩٦٦عنه فى الفترة ٧٦ـ ١٩٨٦، أى أن الجهود من أجل تعمير الصحراء كانت أكثر فاعلية فى بداية الستينات عنها فى نهاية السبعينات وبداية الثمانيات، هذا رغم إنشاء عدد من المدن الجديدة فى الصحراء فى الثمانينات ورغم سياسة وزارة الزراعة بشأن توزيع الأراضى على الخريجيين. وليس لدينا بيانات كافية عن تطور هاتين الظاهرتين أى عدد السكان المقمين فى هذه المدن الجديدة وعدد الخريجيين الذين تم توزيع الأراضى عليهم، إلا أن الرقم الأجمالى لسكان الصحراء ومعدل نموهم إنما هما مؤشران على أنه سواء سياسة المدن الجديدة أو سياسة توزيع الأراضى على الخريجيين لم تستوعب أعداد كبيرة من السكان وبالتالى لم تسهم ـ على الأقل حتى الأن ـ فى إعادة التوازن إلى الهيكل التوزيعى للسكان[١].

وإذا ماأخذنا على سبيل المثال خطة المجلس القومى للسكان للفترة من ١٩٨٧ / ١٩٩٢ لوجدنا أنه من أهدافنا المباشرة« زيادة الرقعة المأهولة عن طريق نشر المجتمعات الجديدة بالمناطق

اللامعمورة» بحيث تستوعب هذه المجتمعات الجديدة ـ المكونة من ٢٠ مدينة صحراوية ـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. ومعنى ذلك أن معدل النمو السنوى للمناطق الصحراوية خلال الخمس سنوات القادمة يجب أن يصل إلى ٣١٪ ..... ولكن الخطة المذكورة لاتشير إلى المناطق الجديدة. فإذا كان غزو الصحراء يعتبر ضرورة أساسية فى المرحلة القادمة، لابد أن يوضع لنا تخطيط واقعى ودقيق.

وتعانى مصر منذ الستينات من هذا القرن من أرتفاع معدل التحضر أى زيادة نسبة سكان الحضر بالنسبة لسكان الريف، بسبب تركز مشروعات التنمية بالمناطق الحضرية وتجاهل وإهمال الريف، فأدى ذلك إلى ظهور مشاكل بالمناطق الحضرية من إهمها .. الإسكان .. والمواصلات.. والبطالة وغيرها.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن حركة التحصر التى كانت فى زيادة مستمر منذ بداية القرن كادت تتوقف فيما بين ١٩٧٦ و١٩٨٦م إذ بلغت نسبة سكان الحضر ٤٣,٨٪ فى عام ١٩٨٦م وهوما يخالف حجم التوقعات التى كان قد وضعها الديموجرافيون مما يثير بعض الشكوك فى مدى صحة هذه البيانات.

جدول رقم (٧)

تطور توزيع السكان فيما بين الريف والحضر ١٩٠٧، ١٩٨٦م

السنة	حضر	ريف	الجملة	نسبة الحضر
١٩٠٧	١,٩٣٠,١٣٧	٩,٢٥٩,٨٤١	١١,١٨٩,٩٧٨	٪١٧,٢
١٩٢٧	٣,٨١٠,٤٢٨	١٠,٣٦٧,٤٣٦	١٤,١٧٧,٨٦٤	٪٢٦,٩
١٩٣٧	٤,٤٩١,٦٩٣	١١,٤٢٩,٠٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	٪٢٨,٢
١٩٤٧	٦,٣٦٣,٢٥٧	١٢,٦٠٣,٥١٠	١٨,٩٦٦,٧٦٧	٪٣٣,٥
١٩٦٠	٩,٨٦٣,٧٠٣	١٦,١٢٠,٣٩٨	٢٥,٩٨٤,١٠١	٪٣٨
١٩٦٦	١٢,٠٣٢,٧٤٣	١٧,٦٩١,٣٥٦	٢٩,٧٢٤,٠٩٩	٪٤٠,٥
١٩٧٦	١٦,٠٣٦,٤٠٣	٢٠,٥٨٩,٨٠١	٣٦,٦٢٦,٢٠٤	٪٤٣,٨
١٩٨٦	٢١,١٧٣,٤٣٦	٢٧,٠٣١,٦١٣	٤٨,٢٠٥,٠٤٩	٪٤٣,٩

المصدر :التعدادات المختلفة.

وإذا ماسلمنا بأن هذا الاتجاه نحو تباطؤ حركة التحضر بل توقفها هو الحد حقيقى وليس اتجاهاً

رسم بيانى رقم (٣٣)

تطور نسبة سكان الحضر ونسبة سكان القاهرة الى جملة السكان

١٩٠٧ - ١٩٨٦

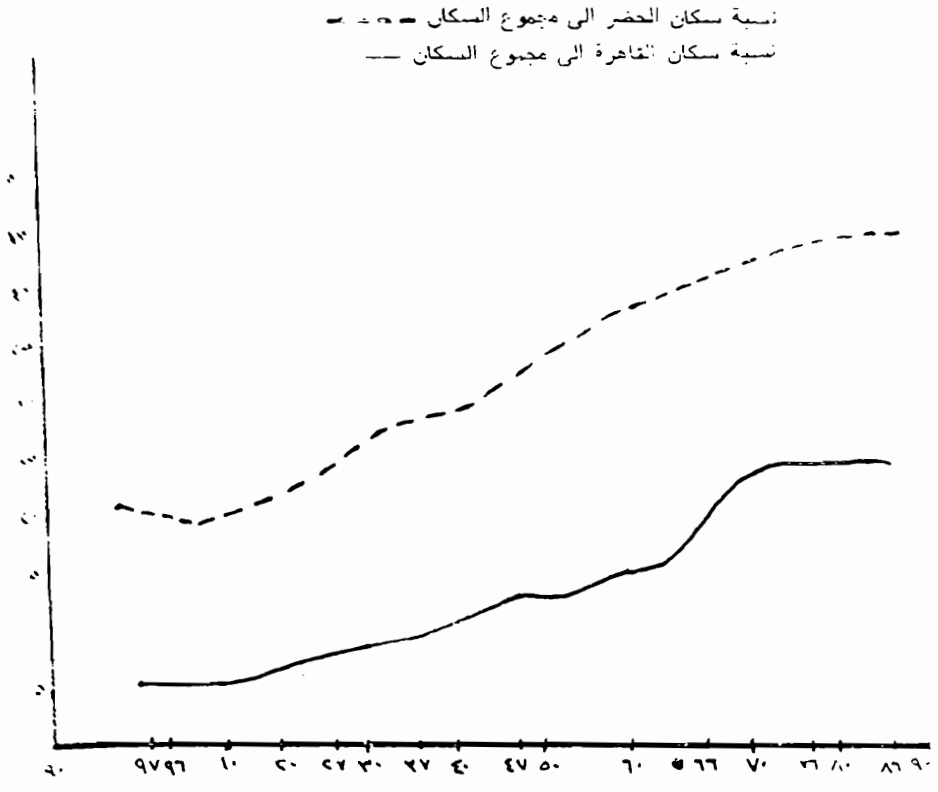

ظاهرياً راجعاً إلى نقص فى التسجيل فى بعض المناطق المكتظة بالسكان والتى يصعب فيها القيام بدقة بعملية الحصر الشامل، إذا سلمنا بذلك، فإنه يمكن تفسير توقف حرك التحضر كمايلى:.

١ـ حركة الهجرة إلى الدول العربية خفضت من تيار الهجرة الريفية ـ الحضرية إذ أنها استوعبت عدداً كبيراً من الريفيين الذين كانوا لولا ذلك سوف يهاجرون إلى المدن. هذا بالإضافة إلى نسبة كبيرة من المهاجرين إلى الدول النفطية هم أصلا من سكان المدن.

٢ـ انخفاض الزيادة الطبيعية فى المدن عنها فى الريف نتيجة لانخفاض معدل المواليد فيها عنه فى الريف، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الزيادة الطبيعية فى الريف نتيجة لهبوط معدل الوفيات مع اتجاه معدل المواليد نحو الإ رتفاع.وليس لدينا سلاسل زمينة كاملة لمعدلات المواليد والوفيات فيما بين التعدادين، ولكن لدينا بعض المؤشرات أنظر جدول رقم (٩).

جدول رتم (٨)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى ا لحضر والريف

١٩٧٧ـ١٩٧٩

السنة	المعدل	القاهرة الكبرى	حضر	ريف	جملة الجمهورية
١٩٧٧	معدل المواليد	٪٣٣,٩	٪٣٥,٤	٪٣٨,٨	٪٣٧,٥
	معدل الوفيات	٪١٠,٧	٪١٠,٦	٪١٢,٧	٪١١,٨
	معد النمو الطبيعى	٪٢,٣٢	٪٢,٥	٪٢,٦	٪٢,٥٧
١٩٧٨	معدل المواليد	٪٣٦,٥	٪٣٤,٦	٪٣٦,٢	٪٣٧,٤
	معدل الوفيات	٪٩,٨	٪٩,٧	٪١١	٪١٠,٥
	معد النمو الطبيعى	٪٢,٦٧	٪٢,٥	٪٢,٨	٪٢,٦٩
١٩٧٩	معدل المواليد	٪٣٦,٤	٪٣٦	٪٤٢,٩	٪٤٠,٢
	معدل الوفيات	٪٩,٦	٪٩,٦	٪١١,٨	٪١٠,٩
	معد النمو الطبيعى	٪٢,٦٨	٪٢,٦	٪٣,١	٪٢,٩٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، أحصائيات المواليد والوفيات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩.

٣ ـ تشبع المدن الكبرى بالسكان مما أدى إلى تفاقم بعض المشكلات الخاصة بالمناطق الحضرية ولاسيما الإسكان والمواصلات، فأصبحت هذه المدن لاتمثل فى الوقت الحالى مناطق جذب شديدة.

ومن المظاهر الأخرى الدالة على وجود خلل فى توزيع السكان ظاهرة التمركز الشديد حول العاصمة التى اتضحت بشدة منذ الستينات حينما اندمجت ثلاث مدن (القاهرة ـ الجيزة ـ شبرا الخيمة) لكى تكون عاصمة ميتروبوليتانية تتركز فيها معظم المشروعات الصناعية وبالتالى تجتذب إليها أغلبية السكان الوافدين من القرى بل ومن المدن الأخرى. وتنتشرهذه الظاهرة فى معظم الدول النامية إلا أنها اتخذت فى مصر أبعاد خطيرة بسبب أرتفاع الكثافة السكانية فى العاصمة أرتفاعاً لم يسبق له مثيل. فهل أزداد هذا التمركز حول العاصمة خلال العقد الأخير؟.

يبدو من الجدول رقم (٩) أن نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى مجموع سكان الحضر هذا انخفضت قليلا خلال الفترة ١٩٧٦ -١٩٨٦ وكذلك نسبتها إلى مجموع سكان الجمهورية مما يدل على بداية طفيفة نحو تراجع ظاهرة التمركز حول العاصمة.

جدول رقم (٩)

تطور الإتجاه نحو التمركز فى القاهرة الكبرى (النطاق العمرانى)

١٩٣٧ -١٩٨٦

السنة	نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى مجموع سكان الحضر	نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى مجموع السكان
١٩٣٧	٣١,٥٪	٨,٦٪
١٩٤٧	٣٨,١٪	١٢,٤٢٪
١٩٦٠	٤٠,١٣٪	١٤,٤٥٪
١٩٦٦	٤١,٢٤٪	١٦,٥٪
١٩٧٦	٤٢,٢١٪	١٨,٥٪
١٩٨٦	٤١,٤٪	١٨,٢٪

مصدر سابق

ولكن ما هى أسباب بداية تناقص الوزن السكانى لمنطقة القاهرة الكبرى ؟

١ - على مستوى المناطق الحضرية، يبدو أن معدل الزيادة الطبيعية يقترب إلى حد كبير فى القاهرة الكبرى منه فى المناطق الحضرية الأخرى (جدول رقم ٨) على الأقل فيما يتعلق بالسنوات

ذات البيانات المتاحة ومعنى ذلك أن تراجع نسبة سكان القاهرة إلى مجموع سكان الحضر لا يرجع إلى تفاوت فى الزيادة الطبيعية. وبالتالى لابد أنه يرجع إلى عوامل مرتبطة بالهجرة، كأن تكون مثلا بعض المدن الأقليمة المتوسطة أو حتى المدن الصغرى قد اجتذبت عدداً من المهاجرين سواء من القرى أو من المدن الكبرى. ومما يرجع زيادة حجم المدن المتوسطة والمدن الصغرى أن معظم المدن الكبرى (+ ٠٠٠ , ١٠٠ نسمة) لا يرتفع معدل نموها عن معدل نمو القاهرة الكبرى . فقد بلغ معدل النمو السنوى للمدن الكبرى (وفقاً لتعداد ١٩٨٦ (٥٣ , ٢٪) وهو معدل النمو ذاته الذى بلغته القاهرة الكبرى.[١]

٢- على مستوى الجمهورية، يبدو أن الزيادة الطبيعية تقل قليلا فى القاهرة الكبرى عنها على مستوى الجمهورية، مما يرجع أن التراجع الطفيف الذى حدث فى نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى مجموع سكان الجمهورية يرجع إلى إنخفاض الزيادة الطبيعية فى القاهرة الكبرى عنها فى سائر الجمهورية وإلى تراجع طفيف فى تيار الهجرة إلى القاهرة الكبرى

غير أنه يجب ألا نغفل أنه إذا كانت كل من حركة التحضر أو حركة التمركز حول العاصمة قد توقفنا خلال العقد الأخير ، إلا أن سرعة نموها فى العقود السابقة قد أحدثت تراكمات خطيرة فى الخلل الذى يعانى منه توزيع السكان سواء فيما بين الريف والحضر أو فيما بين العاصمة وباقى الجمهورية، وأنه لازالة هذه التراكمات وإعادة التوازن للنمط التوزيعى للسكان لابد من تغييرات جذرية فى هذا النمط، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو الخروج من الحيز المأهول وتعمير الصحراء .

ثالثا : هجرة السكان [٦] .

يقصد بالهجرة، انتقال الإنسان أو مجموعة من السكان ، من مكان لآخر والهجرة قد تكون خارجية ، إلى إنتقال السكان من دولة إلى دولة أخرى، أو داخلية أى انتقال الإنسان من مكان إلى آخر ، داخل الدولة نفسها. وتتمثل ظاهرة الهجرة الداخلية بصورة واضحة ، فى الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر، وتعتبر الهجرة أحد العوامل المؤثرة على زيادة السكان، وخاصة فى المدن الكبرى ، حيث تعتبر فى المرتبة الثانية بعد الزيادة الطبيعية. ويغير السكان سكناهم بسرعة، يصعب معها ملاحقة الأسباب الحقيقية التى دفعتهم إلى هذه الحركة الدائمة .

١- **الهجرة الداخلية:** أما طوعية ، أو قسرية ، وكان ثمة تيار متواصل فى الهجرة الطوعية بين المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، منذ الحرب العالمية الأولى ، كما يبين الجدول رقم (١٠) وعلى إفتراض أن سكان المحافظات الحضرية تمثل بالتقريب سكان المناطق الحضرية ، بينما تمثل الأقاليم سكان الريف .

جدول رقم (١٠)

التركيب الريفى والحضرى لسكان مصر

والمعدل السنوى للنمو، بين سنتى ١٩٠٧،١٩٧٦

سنوات التعداد	الريف		الحضر		جملة السكان	
	٪	معدل النمو	٪	معدل النمو	٪	معدل النمو
١٩٠٧	٨١	-	١٩	-	١٠٠	-
١٩١٧	٧٩	١,٠٣	٢١	٢,١٩	١٠٠	١,٢٦
١٩٢٧	٧٤	٠,٣٣	٢٦	٣,٤٨	١٠٠	١,٠٥
١٩٣٧	٧٢	٠,٩٨	٢٨	١,٦٧	١٠٠	١,١٦
١٩٤٧	٦٧	٠,٩٩	٣٣	٣,٥٤	١٠٠	١,٧٥
١٩٦٠	٦٣	١,٩١	٣٧	٣,٤٦	١٠٠	٢,٤٥
١٩٦٦	٦٠	١,٥٦	٤٠	٣,٧٦	١٠٠	٢,٤١
١٩٧٠	٥٨	٢,٢٤	٤٢	٣,٨٣	١٠٠	١,٨٧
١٩٧٦	٥٦	٢,٢٦	٤٤	٢,٣٦	١٠٠	٢,٣٠

المصدر : سجلات التعداد سنوات مختلفة

وبدارسة الجدول يتبين أنه :

* إتجه تيار الهجرة منذ الحرب العالمية الأولى من الريف إلى الحضر ، وأخذ نصيب سكان الريف من إجمالى السكان فى مصر ، فى التناقص باطراد ، من أكثر من (٨٠٪) فى أوائل القرن العشرين ، إلى (٦٠٪) لعام ١٩٦٦، ومؤخراً إلى (٥٦٪).

* باستقراء بيانات الهجرة تشير إلى أن هذا التيار إتجه بوجه خاص إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والإسكندرية ، والمدن الثلاث الرئيسية لمنطقة القنال، وحواضر المحافظات.

وعلى سبيل المثال ، فيبين الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٣٤) صافى حركة الهجرة من محافظة الشرقية وإليها من و اقع النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان سنة ١٩٧٦,

جدول رقم (١١)

صافى حركة الهجرة من محافظة الشرقية وإليها من واقع النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ (مرتبة تنازليا حسب صافى الهجرة الخارجية ثم صافى الهجرة الوافدة)

م	المحافظات	من محافظة الشرقية إلى المحافظات	الى محافظة الشرقية من المحافظات	صافى الهجرة الخارجية الوافدة
١	القاهرة	١١٦٠٥٥	١٠٤٤٦	- ١٠٥٦٠٩
٢	الإسماعلية	٠٧٩٨٣١	١٥٠٧٠	- ٠٦٤٧٦١
٣	الجيزة	٠١٩٨٠٢	٠١٧٤٩	- ٠١٨٠٥٣
٤	السويس	٠٢٠١٢١	٠٥٦٠٩	- ٠١٤٥١٢
٥	القليوبية	٠١٧٧٣٣	٠٤٣٦٤	- ٠١٣٣٦٩
٦	الإسكندرية	٠١١٤٧٣	٠١٧٤١	- ٠٠٩٧٣٢
٧	بورسعيد	٠٠٩٤٠٩	٠٢٥٣١	- ٠٠٦٨٧٨
٨	البحيرة	٠٠٣٥٤٦	٠١٥٥٢	- ٠٠١٩٤
٩	الغربية	٠٠٤٣٥٠	٠٣٢٣٥	- ٠٠١١١٥
١٠	كفر الشيخ	٠٠١٨١٥	٠٠٩٩٥	- ٠٠٠٨٢٠
١١	مطروح	٠٠٠٦٥٦	٠٠٤٣٧	- ٠٠٠٢١٩
١٢	أسوان	٠٠٠٧٦٤	٠٠٥٧٥	- ٠٠١٨٩
١٣	الدقهلية	٠٠٨٦٨٥	١٩٠٦٦	+ ١٠٣٨١
١٤	سيناء	٠٠٠٢١١	٠٤٧٠٢	+ ٠٤٤٩١
١٥	أسيوط	٠٠٠٦٠١	٠١٧٧٥	+ ٠١١٧٤
١٦	قنا	٠٠٠٤٤٧	٠١٤٩٤	+ ٠١٠٤٧
١٧	المنوفية	٠٠١٢٨٤	٠٢٢٤٩	+ ٠٠٩٦٥
١٨	سوهاج	٠٠٠٣٨٠	٠١٢٩٨	+ ٠٠٩١٨
١٩	البحر الأحمر	٠٠٠٢٥٢	٠٠٨٢٠	+ ٠٠٥٦٨
٢٠	المنيا	٠٠٠٥٩٨	٠٠٩٠٦	+ ٠٠٣٠٨
٢١	الوادى الجديد	٠٠٠١٩٩	٠٠٤٢١	+ ٠٠٢٢٢
٢٢	بنى سويف	٠٠٠٤٤٥	٠٠٥٦٩	+ ٠٠١٢٤
٢٣	الفيوم	٠٠٠٥٠٧	٠٠٦١٩	+ ٠٠١١٢
٢٤	دمياط	٠٠١٧٧٧	٠١٨٤٢	+ ٠٠٠٦٥
	الجملة	٣٠٠٩٤١	٨٤٠٦٥	٢١٦٨٧٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل رقم (٣٤)

تيارات الهجرة الصافية من وإلى محافظة الشرقية سنة ١٩٧٦

وبدراسة الجدول والشكل، يتضح ما يلى:

(١) صافى هجرة خارجة من محافظة الشرقية إلى (١٢) محافظة أخرى، كما وهناك أيضا صافى هجرة وافدة من (١٢) محافظة غيرها.

(٢) القاهرة فى مقدمة المحافظات الجاذبة لتيار الهجرة من محافظة الشرقية، فإذا اعتبرت القاهرة الكبرى، فتأتى الجيزة ثم القليوبية باعتبار: مدن الجيزة وإمبابة وشبرا الخيمة هى المكملة لمدينة القاهرة ، يتضح مدى جذب القاهرة الكبرى .

(٣) الإسماعيلية تأتى بعد مدينة القاهرة، مهاجرى محافظة الإسماعيلية عقب حرب ١٩٦٧، كان يقيم عدد كبير منهم بمحافظة الشرقية، وأمضوا فترة حتى بعيد أكتوبر ١٩٧٣. وفى تلك الفترة ولدلهم عدد كبير من الإبناء سجلوا كمواليد بمحافظة الشرقية. فلما عاد المهاجرين إلى الإسماعيلية حسب أبناؤهم أو زوجاتهم من مواليد الشرقية فى تعداد سنة ١٩٧٦، كمهاجرين إلى محافظة الاسماعيلية.

(٤) محافظة الاسكندرية قوة جذب المهاجرين من محافظة الشرقية، باعتبارها هى والقاهرة أهم المراكز الحضرية المصرية للجذب السكانى من الريف المصرى بوجه خاص.

(٥) وفى المرتبة التاسعة للهجرة الصافية الخارجة من محافظ الشرقية تأتى محافظة البحيرة، وتليها فى المرتبة العاشرة محافظة الغربية، ولعل من عوامل جذبهما للسكان: مصانع الغزل والنسيج وغيرها بالمحافظتين، حيث يجد المهاجرون فيها عائدا مادياً أفضل من العمل بالزراعة.

* فى أواخر ترتيب المحافظات الجاذبة للسكان من الشرقية تأتى محافظات: كفر الشيخ، مطروح وأسوان، ولعل من أسباب قلة إقبال المهاجرين من الشرقية إلى تلك المحافظات الثلاث ، هو بعد المسافة النسبى بينها وبين محافظة الشرقية.

أما المحافظات التى تستقبل منها محافظة الشرقية هجرة صافية وافدة، فهى على الترتيب.

(٦) محافظة الدقهلية: فهى المناخمة للشرقية، وأن كان بها نهضة صناعية تشجع على الهجرة إليها، إلا أن الشرقية كذلك بدأت بها عوامل جذب لسكان الدقهلية، لعل من أهمها:

جامعة الزقازيق، ولقرب مركز ميت غمر على وجه الخصوص من مدينة الزقا زيق، بدرجة أقوى من قرية من جامعة المنصورة، فإن كثيراً من أبناء مركز ميت غمر يفضلون الإلتحاق بجامعة الزقازيق، ويقيم معظمهم بمحافظة الشرقية.

(٧) وسيناء هى التى فى الترتيب، وذلك يعود بالدرجة الأولى لظروف حرب ١٩٦٧، بالإضافة إلى إنه حتى سنة ١٩٧٦ وقت إجراء التعداد كان عدد كبير من أهالى سيناء لا يزالون يقيمون بمحافظة الشرقية.

(٨) أما الهجرة الصافية الوافدة من أسيوط وقنا وسوهاج والمنيا وغيرها، فهى هجرة وافدة للتجارة بالدرجة الأولى.

وفى النهاية فإن صافى الهجرة الخارجة من محافظة الشرقية طبقا لبيانات تعداد سنة ١٩٧٦ كانت (٢١٦٨٧٦) نسمة وتمثل نحو (٨,٣٪) من سكان محافظة الشرقية للعام نفسة، والذين وصلوا إلى (٢٦١٧٩٣٨) نسمة.

(علما بأن هذه البيانات مستقاة من واقع محال الميلاد)

ويبدو من المعقول أن محددات الهجرة الريفية المصرية، ليست مرتبطة بشكل أساسى باختلاف مستوى الدخل الحقيقى بين القرية والمدينة، وباحتمالية الحصول على وظيفة.

ففى معظم الحالات تضافرت عوامل الطرد فى المناطق الريفية. مع مرونة قطاع النشاطات الهامشية فى المدن، لاستيعاب الأيدى العاملة والمهاجرة من الريف، على استمرار موجات الهجرة الداخلية فى الريف.

فالواقع أن الهجرة من الريف إلى المدن فى مصر، قد نمت بمعدل يفوق احتياجات والمقدرة الإستيعابية للصناعة من الأيدى العاملة. وأغلب المهاجرين الريفين إلى المدينة إنما يحاولون خلق عمل لأنفسهم فى مجال النشاطات الهامشية، عن طريق إحتراف مهن وخدمات صفيلية، كنقطة ارتكاز للبقاء فى المدن حتى تسنح الفرصة لعمالة أفضل. ومن ثم تمكن الجاذبية الشديدة - المدن الميتروبوليتانية - القاهرة - والإسكندرية، فى المقدرة على توفير فرص أكبر، وأكثر مرونة للنشاطات الهامشية، بشكل يفوق ما هو متاح فى بقية المدن الإقليمية الأخرى ، ويؤكد ذلك تزاحم المهاجرين الريفيين فى المناطق الشعبية، على أطراف المدن الكبرى . فالوافدون من الريف يلجئون إلى أقاربهم فى تلك المناطق، التى تتسم الحياة فيها بصبغة شبه ريفية، وحيث تكون تكاليف المعيشة بسيطة، ودرجة التكافل الإجتماعى عالية.

وكثير من الهجرة الريفية إلى المدن هجرة إنتقائية، أى مرتبطة بالتحصيل العلمى أو أداء الخدمة العسكرية تؤدى إلى تفاقم مشكلة فقدان التوازن، وتوسيع الهوة بين القرية والمدينة، حيث لا يبقى فى القرية سوى أولئك الأقل تعليماً والأقل اكتساباً للمهارات، بالإضافة إلى الأطفال والشيوخ.

وتمثل الهجرة الداخلى الطوعية فى أغلب الأحيان مشكلة كبيرة، لأنها هجرة عشوائية غير مخططة أو منظمة . وبهذا فهى غالباً ما تؤثر على المعدلات التخطيطية المحسوبة لاستعمالات الأرض المختلفة. علاوة على إختلاف عادات وتقاليد المهاجر حيث تكون مختلفة، وغالباً ما تكون متخلفة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية عندما يهاجر أهل الريف إلى الحضر. ويؤثر هذا بالطبع على طبيعة التخطيط من حيث : السكان والخدمات والطرق والسكن والمرافق العامة.

لهذا يجب دراسة: مناطق الطرد، وأحجام الهجرة ، وإتجاهاتها، وأسبابها، ومعرفة مدى إمكانية استغلالها، كأحد العوامل الهامة،فى مختلف عمليات التنمية، سواء على مستوى الأقليم أو الدولة ككل، كما يجب دراسة مناطق الجذب، ومعرفة مدى قدرتها على الأستيعاب بحيث يهاجر إليها العدد المناسب. كما يجب ربط القرى مع المدن بطرق مواصلات سهلة لتوصيل المفاهيم الحضارية

إلى القرية، وتشجيع المتعلمين من أبناء القرية للحياة فيها، والعمل على تنميتها ، وكسر حاجز العزلة بين المدينة والقرية.

وتتدخل الحكومة حالياً باستحداث محلات عمرانية ومجتمعات ومدن جديدة، فى مناطق استصلاح الأراضى والمناطق الصحراوية.

* ومن قبل مارست الحكومة هجرة قسرية عندما هجرت سكان النوبة، حتى لا تغمر قراهم بحيرة السد. كما تحدث هجرة قسرية فى فترات الحروب. فعلى سبيل المثال، هاجر كثير من الأبناء محافظات القناة وسيناء، إلى الدلتا والوادى والمدن الكبرى بعد عدوان سنة ١٩٦٧، وأعطيت للمهجرين حرية الإقامة فى المحافظات التى يرغبونها وأنشئت لهم معسكرات أيواء وخاصة فى المدارس، مما أحدث خللا فى توزيع السكان بهذه الهجرة القسرية(٦).

وبعد إعادة تعمير : بورسعيد والسويس والإسماعيلية، عاد أغلب المهجرين إلى مواطنهم الأصلية، ولكن لحظ أن أعداد السكان فى بور سعيد مثلا، قد تزايدت بشكل كبير، خاصة بعد أن تحولت إلى منطقة حرة.

(٢) الهجرة الخارجية:

أشتملت استمارة التعداد المختصرة - التى طبقت عن طريق الحصر الشامل- على بيان موجز فيما يتعلق بالهجرة الخارجية يقتصر على معرفة عدد المهاجرين فى الأسرة وفقاً للنوع ووفقاً للمنطقة التى هاجروا إليها (دول عربية - أفريقية - أوربية - أمريكا - استراليا).

أما الإستمارة المطولة. التى طبقت عن طريق العينة. فقد اشتملت على قد كبير من المعلومات الخاصة بالمهاجرين إلى الخارج منها سن المهاجر والحالة التعليمية والمهن الرئيسية قبل الهجرة والحالة العملية ودولة الإستقبال ومدد الإقامة بالخارج وسبب التواجد.

ومن المتوقع أن البيانات المجموعة بهذا الأسلوب- سواء فى الإستمارة المختصرة أو المطولة - سوف تكون متحيزة إلى أسفل لسببين : أولهما: أن بيانات المهاجرين تجمع عن طريق أسرهم، هذا فى حين أن هناك إسرا غير متواجدة بأكملها وبالتالى لم يجمع بيانات عنها ، وثانيهما: أن هناك إعتقاداً سائداً بين أسر المهاجرين مفاده أن الحكومة تبغى فرض الضرائب على المهاجرين وبالتالى فمن مصلحة هؤلاء المهاجرين ألا يفصح عن تواجدهم بالخارج.

ويلاحظ أن عدد المهاجرين المنشور فى النتائج الأولية لم يعتمد على بيانات أى من الإستمارتين، بل أعتمد فى تقدير هذا العدد على أساليب تقريبية حاولت التوفيق بين البيانات الواردة فى مصادر مختلفة هى السفارات المصرية فى الخارج، وبيانات وزارة الداخلية الخاصة بتصريحات العمل وبيانات وزارة القوى العاملة، فيجب أذن تناول هذا التقدير بحرص شديد.

هذا، وقد بلغ عدد المهاجرين الوارد فى النتائج الأولية ٢,٢٥٠,٠٠٠ مهاجراً وإذا ما قارنا هذا العدد بأحدث التقديرات المتاحة (عام ١٩٨٥) ألا وهو ١,١٢٠,٠٠٠ مهاجراً. وهو تقدير مبنى على دراسة ميدانية، لا تضح أن العدد الوارد فى التعداداً على من ذلك بكثير.

وإذا ما سلمنا بصحة تقدير حجم الهجرة الوارد فى النتائج الأولية، فكل ما يمكن أن نستنتج هو أن نسبة السكان المصريين المقيمين خارج الجمهورية بلغت ٤,٤ ٪ من جملة المصريين. ولا نستطيع مثلا معرفة نسبة القوة العاملة المصرية فى الخارج إذ أن الرقم المشار إليه يتضمن إلى جانب القوة العاملة نساء وأطفالا غير عاملين. ويلاحظ أيضا أن هذه النسبة لم تتغير كثيراً فيما بين ١٩٧٦ و١٩٨٦ إذ كانت تبلغ فى عام ١٩٧٦ -١,٤٪ (٥٧٢,٠٠٠ مهاجراً) أى أن الهجرة إلى الخارج تنمو بنفس معدل نمو السكان فيبدو إذن أن تيار الهجرة الخارجية قد أرتفع أرتفاعاً طفيفاً خلال العقد الأخير، هذا فى يحين أن بعض التوقعات كانت ترى تراجع هذا التيار فى الثمانينات. وأخيراً يجب الإشارة إلى أن هذه الأعداد خاصة بالمتواجدين فى الخارج فى لحظة معينة، ولا تأخذ فى الإعتبار المهاجرين العائدين، هذا علماً بأن الهجرة كتجربة إنسانية لها أبعاد نفسية وإجتماعية وإقتصادية ذات تأثير عميق على كل من المهاجر الحالى والمهاجر العائدين ، وبالتالى فهى لها تأثر على نسبة من السكان أكبربكثير من مجرد نسبة المهاجرين الحالية. ولم يتعرض التعداد فى أى من استمارتيه لعدد المهاجرين العائدين إلا أنه إذا إعتمدنا على مسح الهجرة الذى تم فى عام ١٩٨٥، يتضح أن عدد المهاجرين العائدين بلغ ١,٥٨٣,٠٠٠ بنسبة ٥٦٪ من مجموع المهاجرين (الحاليين والعائدين)(٧)

ويمكننا الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن المهاجرين عن طريق الإعتماد على بعض المصادر الأخرى ، ولا سيما التقرير الأول عن مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

يوضح هذا التقرير أن أكبر عدد للمهاجرين المصريين مقيم فى العراق (٤٢٤ ألف)، تليه السعودية (٣٦١ ألف) ثم الكويت (١٤٥ ألف) ، فالأردن (٩٠ ألف) وأخيرا ليبيا (٣٣ ألف). أما عن توزيع المهاجرين حسب محل الإقامة قبل الهجرة ، فقد أتضح من هذا المسح أن ١,٣٨٪ منهم كانوا مقيمين فى مناطق حضرية فى حين أن ١٦,٩٪ كانوا مقيمين فى مناطق ريفى. ويدل ذلك على أن نسبة المهاجرين من الريف أعلى من نسبة المهاجرين من الحضر (إذ أن نسبة سكان الر يف ٥٦,١٪ ونسبة سكان الحضر ٤٣,٩٪).(٧)

وتدعم هذه البيانات ما سبق أن أشرنا إليه من أن موقع حركة التحضر يعود إلى حد كبير إلى الهجرة الخارجية.

كذلك يلاحظ من المسح ذاته أن نسبة المهاجرين ذوى المؤهلات العليا لعلى من نسبة المهاجرين من نفس المستوى (١١,٤ فى مقابل ٣,٣٪) وينطبق نفس الأمر على المؤهلات الوسطى(٢٥٪ فى مقابل ١٨,٧٪). ومعنى ذلك أن الهجرة الخارجية تميل إلى إن تكون هجرة إنتقائية وبالتالى تستنزف أفضل العناصر مما يكون له عواقب خطيرة على البناء المهنى داخل البلاد وبالتالى على العملية الإنتاجية برمتها.

هذا فضلا عن أن الهجرة بصفة عامة تعتبر حلا فردياً وليست حلاً جماعياً للمشاكل التى يعانى منها المجتمع.

رابعا: المستقبل العددى للسكان حتى عام ٢٠٠٠ .

عدد السكان فى مصر فى سنة ٢٠٠٠ سوف يتراوح بين (٦٠، ٧٠)مليون نسمة.

أن نسبة الزيادة الطبيعية (٢,٣٠٪) سنوياً، ونسبة سكان الحضر لسكان الريف (٤:٥٦)، وبتخفيض نسبة الزيادة بحوالى (١٪) سنوياً، فحتى عام ٢٠٠٠، ستصبح نسبة الذكور إلى الإناث كنسبة (١:١,٤)، ونسبة الإعالة (١:٣) وستصل نسبة السكان أقل من سن (١٥) سنة إلى (٥٠٪).

فإذا كان عدد السكان سنة ١٩٧٦ قد وصل إلى (٣٦٦٢٦٠٢٤) مليونا، فمعنى ذلك أن السكان سيتضاعفون تقريبا سنة ٢٠٠٠.

وإذا كان المعمور من مصر(٣,٦٪) تقريباً من مساحتها، وينتظر أن تصل إلى نحو ـ٤,٧٪) سنة ٢٠٠٠، أى سيزيد بنسبة (٣٠٪).

وإذا كان المعمور الحالى، منه نحو (٧٠٪) من مساحته مزروعاً، ونحو (٣٠٪) ، غير مزروع ، ومشغول بالمبانى: السكنية والصناعية والتجارية والمنشآت العمرانية: من طرق: ومنافع عامة، بخلاف النهر والترع والمصارف وجسورها ، وسيقل المزروع بطغيان العمران عليه.

وإذا كان السكان يعيشون بتركز داخل وادى النيل ، منهم (٤٤٪) فى الحضر، و(٥٦٪) فى الريف، وهؤلاء يعيشون على الزراعة التى تدر عليهم دخلا متواضعاً، ولا تقدم لهم فرص للعمل تكفى لتشغيل الأفراد الجدد، لأن الرقعة الزراعية محدودة ، بل تتضاءل فى بعض المناطق، تبعاً لزحف المبانى السكنية والصناعية والعمرانية، ولذلك فإن سكان الريف فى هجرة مستمرة إلى المدن طلباً للرزق. وقد أكتظت هذه المدن بالسكان وناءت بحملها، وعجزت القاهرة مثلا، عن توفير المساكن والخدمات العمرانية اللازمة لسكانها، والوافدين عليهم.

إذا كان هذا هو الوضع السكانى الحاضر فى مصر، ففى التخطيط للمستقبل، يجب التفكير فى سياسة سكانية جديدة، تتناول أموراً كثيرة، منها:

* إعادة التوزيع: فالمأهولية السكانية تختلف من مكان إلى مكان، إختلافاً كبيراً، فالمدينة يجب أن تحمى من الإكتظاظ ، والريف يجب أن يصبح أكثر جاذبية، فلعل فى ترييف المدينة وتعدين الريف، وتوزيع مراكز الخدمات ومراكز الكسب ومراكز السلطة، ما يعيد إتزان التوزيع، ويمنع الهجرة من الريف إلى المدينة ويحفظها

* تنظيم الهجرة، وترغيب العاملين فى الخارج ، لإدخال مواردهم وثرواتهم وخبراتهم إلى بلدهم، ومعالجة ما يدفع الناس إلى الهروب إلى الخارج معالجة جذرية

* ضمان تنظيم الإنجاب، مع الإسراع فى التنمية الإقتصادية لإحداث توزان بين السكان والموارد.

خامساً إحتياجات السكان من العمران حتى عام ٢٠٠٠ .

تشر تقديرات الخبراء إلى أن عدد السكان فى مصر سنة ٢٠٠٠ سيصل إى (٧٠)مليون نسمة، ويروى فريق من المهتمين بالمشكلة السكانية أن هذا العدد الضخم ينبغى توجيه إيواء وإعاشة نسبة كبيرة منهم بالصحراء، ويعتبر أنشطة لهم ذلك سيحتاج إلى (١٠٠) مدينة مثل: السويس أو بورسعيد أو طنطا ، كل منها مدينة متكاملة قائمة بذاتها، توفر لسكانها: المساكن، وفرص العمل، والخدمات الإجتماعية، والمرافق العمرانية جميعها، حتى لا تكون عبئا على غيرها من المدن فى داخل الوادى أو الدلتا، وتساهم بدورها فى بناء وتنمية الرفاهية للسكان.

ويرى عبد المنعم الشافعى إنه لابد أن يتم إختيار مواقع هذه المدن فى الصحراويين الشرقية والغربية وسيناء، بناء على دراسة متأنية ومستنيرة ، على أن تكون المسافة بين كل منها والقاهرة أو الإسكندرية، او المدن الأخرى على النيل، حوالى (١٠٠)كم ، يقطعها المسافر بسرعة معقولة على طريق عريض مرصوف ، ..... والتخطيط العلمى السليم للمدن فى الأرض الصحراوية الخالية أسهل وأقل تكلفة وتضحيات من إعادة تخطيط مدن وقرى، قامت فى الماضى دون تخطيط بالمرة، سواء من الناحية الهندسية أو الصحية أو الإجتماعية.

والحل الصحيح هو التفهم الكامل لعناصر وأبعاد المشكلة السكانية، ومن جوانبها: النمو، والتوزيع ، والخصائص ، فى إطار التنمية الشاملة.

ويبين الجدول رقم (١٢) تقدير مستقبل السكان والمبانى حتى سنة ٢٠٠٠

جدول رقم(١٢)

تقديرات مستقبل السكان والمبانى حتى سنة ٢٠٠٠

سنة التقدير	السكان٪	المبانى٪
١٩٧٦	١٠٠	١٠٠
١٩٨٠	١٠٩	١١٢
١٩٨٥	١٢٣	١٢٩
١٩٩٠	١٣٧	١٤٨
١٩٩٥	١٥٣	١٧٠
٢٠٠٠	١٧١	١٩٦

المصدر: إستنادًا إلى معدلات نمو السكان والمبانى بين سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦

سادساً السكان والتنمية الإقتصادية[٦] :

أن عـدد السكان فى مصـر أصبحـوا أربعة أمثـال عددهم سنة ١٨٩٧ وذلك فى مدة ٨٠ سنة . هذا بينـما لم تزد الأرض الزراعية إلا بنحو ١٥٪ من تلك الفترة. وقد أنعكس كل هذا فى تناقص نصيب الفـرد من الأرض الزراعيـة من نصف فدان إلى خـمس فدان وتناقص نصـيب الفر د من المساحة المحصولية من نحو ٣/ ٤ فدان إلى ١/ ٤ فدان فقط.

ويرى «كليلاند» أن مصـر لو غيرت أساليب الزراعة أى مـيكنتها الزراعية الحديثـة أن الزراعية المصرية يمكنهـا أن تستغنى عن ٩٠٪ من الأيدى العاملة فيـها أى يمكن بحوالى ١٠٪ من الأيدى العاملة فى الزراعة الحصول على نفس الإنتاج مع تغير أساليب الزراعة.

وتتهمه «وأرنر» بالمبالغة فى ذلك، وتقول إن مع تغيير أساليب الزراعة فإنه يمكن بحوالى ٥٠٪ من الأيد ، العاملة فى الزراعة حالياً الحصول على الإنتاج نفسه .

وقدرت مصلحة الإحصاء المصرية أن الزراعة المصـرية يمكنها أن تستغنى عما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ ٪ من عدد عمالها دون أن يتأثر الإنتاج الزراعى.

وينحـسب القول بنفـسه عـلى الإنشطة الأخرى - فـعلى سبـيل المثـال يعمل أمـام النول فى صناعة المنسوجات بمصر نحو ١٦ عاملاً - فى حين يعمل أمامه فى إنجلترا ٤ عمال فقط. ومعنى هذا أن صناعة المنسـوجات فى مصـر وهى أكبر الـصناعات المصرية من ناحـية استـيعاب العـمال تسـتطيع أن تستغنى عن ٧٥٪ من عمالها وذلك بإدخال بعض المعدات الحـديثة فى الإنتاج. ويقدر أن ثمن هذه المعدات الحـديثة لن يزيد على أجـور العمال المسـتغنى عنهم فى سنة واحـدة فقط - ويحدث ذلك زيادة فى الإنتـاج وتحسين فى نوعـه وخفض فى تكلفة إنتـاجه، وهذا هو المطلوب إقتصادياً - لولا الآثار الإجتماعية السيئة.

وأصبحت الخـدمات فى مصر تعـانى من إكتظاظ الأيدى العاملة بهـا. ويدل على ذلك أرتفاع نسبة العاملين فى الخدمات (عدا النقل والتجارة) من ٩,١٠٪ من جملة السكان سنة ١٩٠٧ إلى ١٧,٧ ٪ من جـملة السكان سنة ١٩٦٠ أى فى نحو نصف قرن وزيـادة عمال الخـدمات فى دولة متخلفة مثل مصر يدل على ضعف الإنتاج وليس قوته كما هو الحال فى الدول المتقدمة - عندما تتخذ زيادة نسبة عمال الخدمات مؤشراً على ذلك.

وترتب على ذلك أن أصبحت كـافة القطاعات الإنتاجية والخدمية فى مصـر تعانى من البطالة المقنعة وغيـر المرئية ومن عدم عمل العمـال بأقصى كفاءة ممكنة لهم. هذا فـضلا عن البطالة المرئية الدائمـة والموسيـمة. وعـجزت الصناعـة عن استـعيـاب هؤلاء العمـال العاطلين والعـاملين دون كفاءتهم الإنتاجية إذ لا يعمل بالصناعة إلا ١٢٪ من جملة قوى العمل فى مصر .

ومن جوانب التنمية الإقتصادية استصلاح الأراضى الصحراوية واستزراعها لتعريض بعض ما تفقده مصر من الأراضى الزراعية الخصبة سنوياً فى المشروعات العمرانية المختلفة.

قوة العمل فى مصر :

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة العاملين من السكان إلى جملة السكان فى مصر ١٥ سنة فأكثر تقدر بنحو ٤٤٪

وقد إنعكس هذا الوضع فى إعطاء الإنتاج الزراعى فى مصر طابعاً خاص ألا وهو زيادة نسبة المساحة المخصصة لإنتاج الطعام على المساحة التى تزرع بالحاصلات غير الغذائية.

وتبلغ المساحة المحصولية لإنتاج الطعام فى مصر نحو ٦٠٪ من جملة المساحة المحصولية. وتبلغ مساحة الحبوب وحدها نحو ٤٥٪ ومحاصيل الحقل الغذائية الأخرى حوالى ٨٪ والخضر ٥٪ والفاكهة نحو ٢٪ ويزرع باقى المساحة بالحاصلات غير الغذائية وتشغل محاصيل الألياف منها نحو ١٦٪.

وقد إنشىء السد العالى ليزيد المساحة الزراعية بنحو ١,٣ مليون فدان جديدة وتحويل ٧٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى إلى رى دائم فى مصر العليا، وهذه المساحة أقل من أن تتكافأ مع زيادة عدد السكان.

ومن العرض السابق يتضح أن المساحة التى تحقق بقاء نصيب الفرد حاليا على ما كان عليه فى عام ١٨٩٧ هى لا أقل من ١٢ مليون فدان أى ضعف المساحة المزروعة حالياً.

ولكل ما تقدم فإن الإنسان المصرى لا يعيش إلا على مستوى الكفاف ودونه ودخله منخفض إلى حد مخيف بالمقارنة بالمعدلات العالمية.

سابعا : مراكز العمران فى مصر

تدل المعلومات التاريخية على أن البلاد المصرية، كانت مقسمة إلى مجموعة أقسام إدارية منذ عصر ما قبل الأسرات. وكان لكل قسم شارة تدل عليه، وكانت هذه الشارة تدل على معبود هذا القسم. وقد ظلت التقسيمات الإدارية الفرعونية محتفظة لحد ما بشكلها الأساسى. وأن توالت عليها التغييرات، من تكبير وتصغير طوال العصور الوسطى. وحين تولية محمد على حكم مصر. حيث قام بإجراء تعديلات أساسية على هذه الأقسام، وقد أدخل اسماعيل عليها بعض التعديلات.

وقد خلق التقسيم الإدارى ، حواضر للمحافظات ، منها مدينة نشأت من عدم ، كمدينة الزقازيق ، أو بلدة نشطت «كدمنهور»، وسلب المراكز الإدارية من مدن آخرى« كبلبيس» التى كانت حاضرة لمديرية طوال عدة قرون، «وقليوب »ومنوف» اللتين لا تزال تنسب إليهما محافظتاهما.

تغيير مقارحواضر المحافظات

كثر فى عهد محمد على التعديل الإدارى فى حدود بعض المدن ، ويعود ذلك لكثرة الأعمال المرتبطة بأمور الإصلاح فى المرافق الحيوية للدولة، ولجعل المدن على أقرب مسافة، وأصلح طريق

للعاصمة، خاصة أن البلاد فى ذلك الوقت تعانى من نقص رسائل النقل والمواصلات والطرق.

* فإن هناك خمس حواضر بالوجه البحرى، تناولها التغيير خلال القرن الماضى، وأوضح فى كل منها أن سبب التغيير هو عامل الطرق وسهولة الوصول إلى العاصمة، عامل توسط الحاضرة الجديدة فى مساحة المحافظة.

* سبع حواضر محافظات بالوجه القبلى، عدلت مقارها، وبسبب إعادة التقسيمات الإدارية، وبسبب الإمتداد الطولى للوادى، فإن عامل التوسط فى الموقع كان هو العامل الأول فى إختيار المدن الجديدة.

وخلال القرن الحالى، أنشئت عدة محافظات جديدة، بالإنشطار عن محافظات أخرى منها: محافظة كفر الشيخ... محافظة دمياط .. محافظة الإسماعيلية ،... محافظة جنوب سيناء، حيث روعى الآتى : -

١ - أن تكون متمتعة بشبكة من طرق الإتصال بنواحى المحافظة.

٢ - أن تكون فيها مقومات الحواضر

٣- يعطى تلك الحواضر دفعة قوية نحو التعمير والتطور

تنقسم مصر حاليا إلى ٢٦ محافظة ، وهذه المحافظات يمكن تقسيمها جغرافياً إلى الأقسام التالية :(٩)

١ - المحافظات الحضرية وهى التى تتكون كل محافظة فيها من مدينة واحدة دون أن تضم أى قرى أو أجزاء ريفية، وهى أربع محافظات تضم القاهرة والأسكندرية وبور سعيد والسويس.

٢ - محافظات الوجه البحرى وتضم محافظات دمياط والدقهلية والشرقية... والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة - كما يمكن أن تضمن إليها محافظة الإسماعيلية على قناة السويس.

٣- محافظات الوجه القبلى وتضم كل من الجيزة وبنى سوى والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ، ولمدينة الأقصر شخصية إدارية مستقلة.

٤ - محافظات صحراوية وهى تضم كلا من البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء.

وطبقا لقانون الإدارة المحلية فى مصر، فإن كل محافظة مقسمة إلى وحدات إدارية متوسطة وهى تعرف فى المحافظات الحضرية باسم الأقسام وفى المحافظات الريفية باسم المراكز، ولكل مركز من المراكز الإدارية قاعدته التى هى أحدى المدن، وتقسم الأقسام فى المدن إلى شياخات وتقسم المراكز فى المناطق الريفية إلى قرى . ويتكون العمران من المدن والقرى جميعاً.

جدول رقم(١٣)

بيانات عامة عن سكان جمهورية مصر العربية

(طبقا لسنوات التعداد العام)

البيـــان	سنوات التعداد					
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
جملة السكان بالألف	١٥٩٢١	١٨٩٦٢	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤
عـدد المدن الـكبـرى بالمحـافظات الحضرية	٦	٦	٥	٤	٤	٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١٤,١	١٨	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٢
عدد المدن بالوجـه إلبحـرى (عواصم المحافظات والمراكز)	٤٦	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠
عـدد المدن بالوجـه القـبلى (عـواصم المحافظات والمراكز)	٣٨	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١٠,٢	١٢,١	١٥,١	١٨	٢٢	٢٣,١
عدد القرى بالوجه البحرى	٢٢٣٧	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٦٧
عدد القرى بالوجه القبلى	١٦٨٤	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٢
نسبة سكان القرى إلى جملة السكان	٧٥	٦٩	٦٢,٣	٥٩	٥٥,٩	٥٥,٦
عـدد الأقـسـام والمراكـز بمحـافظات الحدود	١٦	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٢	٠,٧	١,٢

مصدر الجـدول الجهاز المركزى للتـعبئة العـامة والرحصاء ، الكتـاب السنوى لجمهـورية مصر العربية ١٩٥٢ -١٩٨٨، ص١٣.

ويوضح الجدول رقم (١٣) البيانات الرئيسية للمعمورى المصرى فى التعدادات المصرية أبتداء من تعداد ١٩٣٧ حتى تعداد ١٩٨٦ ، ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلى: -

١- أن الوجه البحرى يضم عددأكبر من ا لمراكز العـمرانية سواء كانت مدناً أو قرى من تلك التى يضمها الوجه القبلى .

٢- أن ما يطلق عليه المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية قد إنخفض عددها من ست مدن فى تعداد ١٩٣٧ و١٩٤٧ إلى خمس فقط فى تعداد ١٩٦٠ وهذا راجع إلى أن دمياط كانت مدينة تعتبر فى حكم المحافظات كاملة الحضرية، ثم ضمت إليها قرى ومراكز مما جعلها تصبح محافظة ريفية، وفى التعدادات من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٦ أصبحت المحافظات كاملة الحضرية أربع محافظات فقط وذلك بعد أن ضمت إلى مدينة الإسماعيلية بعض القرى والمناطق الريفية، وبذلك فإن المحافظات الحضرية هى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس فقط كما سبق .

٣- يلاحظ أن عدد ا لأقسام والمراكز الإدارية لمحافظات الحدود دتذبذب من تعداد لآخر ، وذلك على الرغم من أن هذه المحافظات تضم نسبة صغيرة من جملة سكان مصر ولكنها مقسمة أيضا إلى أقسام إدارية بكل منها مدينة.

٤- مما سبق ندرك أن التقسيم الإدارى فى مصر يؤثر تأثيراً واضحاً على عدد المحافظات الحضرية أو على عدد الأقسام فى المحافظات الصحراوية مما يتطلب مناقشة تعريف المدينة والقرية فى مصر ، حيث أن عواصم المحافظات فى مصر ٢٢ مدينة (إلى جانب المحافظات المدن وهى أربع كما سبق) وتضم إليها المدن التى تعتبر عواصم للمراكز فى كل من محافظات الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود، كما أنه توجد عدة مدن تمثل وحدات مستقلة إدارياً وليست عواصم مراكز وهذه المدن هى :

شبرا الخيمة ، الأقصر ، القنايات، سرس الليان، أبو النمرس، دراو ، أبو سمبل وليس هناك ما يمنع من حدوث بعض التعديلات الإدارية بضم بعض القرى إلى تلك المدن ونشأة مراكز إدارية تابعة لها. كما أنه قد أنشئت خلال العقد الأخير (ابتداء من ١٩٧٦) مجموعة من المدن الجديدة التى لم يتبع بعضها بعض الإدرات المحلية بالمحافظات وهى مدن العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر والعبور والصالحية وإن كانت مدينة السادات قد ضمت إلى محافظة المنوفية.

٥- يتضح من الجدول أن المدن المصرية التى تضم عواصم المحافظات والمراكز فى كل من الوجهين البحرى والقبلى قد زاد عددها من ٨٤ مدينة فى عام ١٩٣٧ إلى ٩٥ مدينة فى تعداد ١٩٤٧ ثم إلى ١١٧ مدينة فى عام ١٩٦٠ وإلى ١٢٤ مدينة فى عام ١٩٦٦ وإلى ١٤٢ مدينة فى ١٩٧٦ وأخيراً ١٦٠ مدينة فى تعداد ١٩٨٦.

٦- أما عدد القرى فلم يشهد تغييراً كبيراً، وكان عدد القرى المصرية فى حدود أربعة آلاف قرية فى مصر خلال الفترة ١٩٣٧ -١٩٨٦

شكل رقم (٣٥)

التقسيم الادارى ج. م. ع